البيانات الوصفية لمؤشر أهداف التنمية المستدامة

(Harmonized metadata template - format version 1.1)

0. معلومات المؤشر (SDG_INDICATOR_INFO)

0. a الهدف (SDG_GOAL)

الهدف ١٧: تعزيز وسائل تنفيذ الشراكة العالمية وتنشيطها من أجل التنمية المستدامة

0.b الغاية (SDG_TARGET)

الغاية ١٧-١٣ تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي، بوسائل تشمل تنسيق السياسات وتحقيق اتساقها

0.c المؤشر (SDG_INDICATOR)

المؤشر ١٧-١٣-١: لوحة متابعة حالة الاقتصاد الكلي

0.d السلسلة (SDG_SERIES_DESCR)

BN_CAB_XOKA_GD_ZS - نسبة رصيد الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي (%) [١٧-١٣-١]

BN_KLT_PTXL_CD - صافي استثمارات الحافظة (ميزان المدفوعات، بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي) [١٧-١٣-١]

BX_KLT_DINV_WD_GD_ZS - نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة، من الناتج المحلي الإجمالي (%) [١٧-١٣-١]

DP_DOD_DLD2_CR_CG_Z1 - نسبة إجمالي دين القطاع العام، الحكومة المركزية، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) [١٧-١٣-١]

DT_DOD_DECT_GN_ZS - نسبة أرصدة الدين الخارجي من الدخل القومي إجمالي (%) [١٧-١٣-١]

FB_BNK_CAPA_ZS - نسبة الأصول الرأسمالية المصرفية (%) [١٧-١٣-١] -

FI_RES_TOTL_MO - إجمالي الاحتياطي بعدد أشهر الواردات (النسبة) [١٧-١٣-١]

FM_LBL_BMNY_IR_ZS - نسبة المعروض النقدي بمعناه الواسع إلى إجمالي الاحتياطي [١٧-١٣-١]

FM_LBL_BMNY_ZG - نسبة النمو النقدي الواسع السنوي (%) [١٧-١٣-١]

FP_CPI_TOTL_ZG - نسبة التضخم السنوي لأسعار المستهلك (%) [١٧-١٣-١]

GC_BAL_CASH_GD_ZS - الفائض أو العجز النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي [١٧-١٣-١]

GC_TAX_TOTL_GD_ZS - نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي (%) [١٧-١٣-١]

NE_CON_GOVT_KD_ZG - النمو السنوي لنفقات الاستهلاك النهائي للحكومة المركزي (%) [١٧-١٣-١]

NE_CON_PRVT_KD_ZG - النمو السنوي لنفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية و للمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر [١٧-١٣-١]

NE_EXP_GNFS_KD_ZG - نسبة النمو السنوي لصادرات السلع والخدمات (%) [١٧-١٣-١]

NE_GDI_TOTL_KD_ZG - نسبة النمو السنوي لتكوين رأس المال الاجمالي (%) [١٧-١٣-١]

NE_IMP_GNFS_KD_ZG - نسبة النمو السنوي في واردات السلع والخدمات (%) [١٧-١٣-١]

NY_GDP_MKTP_KD_ZG - نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي (%) [١٧-١٣-١]

PA_NUS_ATLS - معامل التحويل البديل لرمز الصرف الوجهة (بالعملة المحلية لكل دولار أمركي) [١٧-١٣-١]

TG_VAL_TOTL_GD_ZS - نسبة التجارة السلعيّة من الناتج المحلي الإجمالي (%) [١٧-١٣-١]

السلاسل التي تشكل جزءًا من اللوحة ولكنها مرتبطة بالفعل بمؤشرات أخرى مدرجة أدناه.

FI_FSI_FSANL - القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (٪) [١٠-٥-١]

DT_TDS_DECT - تكاليف خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات والدخل الأساسي[١٧-٤-١][1]

BX_TRF_PWKR- حجم التحويلات المالية (بالدولار الأمريكي) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي [١٧-3-١]

SL_TLF_UEM- معدل البطالة حسب الجنس والعمر-المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل الثالث عشر [8-5-2]

e.0 تحديث البيانات الوصفية (META_LAST_UPDATE)

20 كانون أول/ديسمبر 2024

f.0 المؤشرات ذات الصلة (SDG_RELATED_INDICATORS)

٨-١-١؛ ٨-٥-٢؛ ١٠-١-١؛ ١٧-١-١؛ ١٧-٣-١؛ ١٧-٣-٢؛ ١٧-٤-١

g.0 .المنظمات الدولية المسؤولة عن الرصد العالمي (SDG_CUSTODIAN_AGENCIES)

البنك الدولي

1. الإبلاغ عن البيانات (CONTACT)

1.A. المنظمة (CONTACT_ORGANISATION)

البنك الدولي

2. التعريف والمفاهيم والتصنيفات (IND_DEF_CON_CLASS)

2.A. التعريف والمفاهيم (STAT_CONC_DEF)

1. القطاع الخارجي

تم تضمين مؤشرات للحسابات الجارية وحسابات الرأسمالية والمالية لمراقبة التجارة وميزان المدفوعات لكل دولة. وتعتمد استدامة ميزان المدفوعات على كل من الحساب الجاري وأرصدة الحساب الرأسمالي والمالي، بما في ذلك الاحتياطيات الأجنبية.

الحساب الجاري: رصيد الحساب الجاري هو مؤشّر مهم لصحة الاقتصاد. ويعرف بأنه مجموع رصيد الموارد (الصادرات ناقص واردات السلع والخدمات) وصافي الدخل الأولي والدخل الثانوي. بالإضافة إلى ذلك، تتضمّن لوحة المتابعة مؤشّرات مثل تجارة البضائع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي لمراقبة الانفتاح التجاري للبلد، وبيانات عن التحويلات الشخصية، التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من العديد من الاقتصادات النامية، نظراً لأن أي تغييرات في هذه التدفقات قد يكون لها تأثير كبير على أرصدة الحسابات الجارية في البلدان النامية. يُعرّف رصيد الحساب الجاري أيضاً على أنه فجوة بين المدخرات والاستثمار للاقتصاد.

الحسابات الرأسمالية والمالية: تعدّ البيانات المتعلقة برأس المال والتدفقات المالية أساسيّة لرصد التعرض للصدمات والقيود المفروضة على السياسات المالية والنقدية. إن تمويل العجز التجاري أو الاختلالات الحالية الأخرى من خلال التدفقات الرأسمالية والتدفقات المالية طريقة معقولة من أجل تحقيق تمهيد الاستهلاك للاقتصادات الناشئة. إن حقوق الملكية للاستثمار الأجنبي المباشر هي الطريقة المفضلة لتمويل عجز الحساب الجاري الخارجي حيث أن هذه التدفقات لا تولد ديوناً. تقيس تدفقات الاستثمار في حافظة الأوراق المالية تعرّض المستثمرين الأجانب لأسواق السندات والأسهم في البلدان النامية.

تعتمد استدامة ميزان المدفوعات على كل من الحساب الجاري وأرصدة الحساب الرأسمالي والحساب المالي، بما في ذلك الاحتياطيات الأجنبية.

تؤثر المديونية الخارجية على الجدارة الائتمانية لبلد ما وتصورات المستثمرين. يكون على الدول غير المُبلغ عنها ديون مستحقة لدى البنك الدولي أو المؤسسات المالية الدولية الأخرى أو الدائنين من القطاع الخاص. يتناقص إجمالي خدمة الدين مع قدرة البلدان على الحصول على النقد الأجنبي من خلال تصدير السلع والخدمات والدخل الأساسي والتحويلات الشخصية. تُستخدم نسب الدين لتقييم استدامة التزامات خدمة الدين في البلد ولكن لا توجد قواعد مطلقة تحدّد القيم المرتفعة للغاية.

[1] تمت الموافقة على تحسين اسم المؤشر 17.4.1 من قبل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بأهداف التنمية المستدامة في اجتماعه الخامس عشر وينتظر الموافقة النهائية من قبل الدورة السادسة والخمسين للجنة الإحصائية في آذار/مارس 2025. سيتم مراجعة وصف السلسلة في DSD في الربع الأول من عام 2025 بعد موافقة الدورة السادسة والخمسين للجنة الإحصائية في آذار/مارس 2025.

أسعار الصرف: ترتبط تخفيضات قيمة العملة الحادة عادةً بانخفاضات كبيرة في أسواق الأسهم وتدفقات رأس المال والاحتياطيات. تقدم لوحة المتابعة متوسط أسعار الصرف الرسمية.

(1) تجارة البضائع كنسبة من الناتج المحلّي الإجمالي (بالنسبة المئوية)

يُستخدم هذا المؤشر كمقياس للانفتاح التجاري للبلد. ويُقصد بتجارة البضائع كحصة من الناتج المحلي الإجمالي مجموع الصادرات والواردات من البضائع مقسومة على قيمة الناتج المحلّي الإجمالي.

(2) التحويلات الشخصية الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)

تشمل التحويلات الشخصية وتعويضات الموظفين، على النحو المحدَّد في الإصدار السادس من دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي. وتتألف الحوالات الشخصية من جميع الحوالات الجارية النقدية والعينية التي ترسلها الأسر المقيمة إلى أُسر في الخارج أو التي تتلقاها من أُسر في الخارج. وبالتالي فإن التحويلات الشخصية تشمل جميع التحويلات الجارية بين الأفراد المقيمين وغير المقيمين. وتشير تعويضات الموظفين إلى دخل العمال الحدوديين والموسميين وغيرهم من العمال بعقود قصيرة الأجل الذين يعملون في اقتصاد لا يقيمون فيه، ودخل المقيمين الذين يعملون لدى كيانات غير مقيمة.

(3) رصيد الحسابات الجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)

رصيد الحساب الجاري هو مجموع صافي صادرات السلع والخدمات، وصافي الدخل الأساسي، وصافي الدخل الثانوي.

(4) الاستثمار الأجنبي المباشر، التدفقات الصافية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)

يشمل صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الرامية إلى الحصول على مصلحة إدارية دائمة (10 في المائة أو أكثر من الأسهم التي تمتلك حق التصويت) في مؤسسة تعمل في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر. الاستثمار الأجنبي المباشر هو مجموع رأس المال السهمي، وإعادة استثمار الأرباح، وأيّ رأس مال آخر طويل الأجل، ورأس المال القصير الأجل، على النحو الموضح في ميزان المدفوعات. وتُظهر هذه السلسلة التدفقات الصافية (تدفقات الاستثمار الجديدة مطروحاً منها سحب الاستثمار) الواردة إلى الاقتصادات المقدِّمة للتقارير من المستثمرين الأجانب، مقسومةً على الناتج المحلي الإجمالي.

(5) صافي استثمارات الحافظة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

يغطي استثمار الحافظة التعاملات الجارية بالأوراق المالية وسندات الدين. والبيانات هي بالقيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة.

(6) مجموع الاحتياطيات بأشهر الاستيراد

يتكوّن مجموع الاحتياطيات من الحيازات من الذهب النقدي ووحدات حقوق السحب الخاصة واحتياطيات أعضاء صندوق النقد الدولي التي يحتفظ بها الصندوق والحيازات من النقد الأجنبي الخاضعة لسيطرة السلطات النقدية. ويجري تقييم مكوّن الذهب في هذه الاحتياطيات بأسعار نهاية العام (31 كانون الأول/ديسمبر) في لندن. ويبيّن هذا البند الاحتياطيات معبَّراً عنها بعدد أشهر الواردات من السلع والخدمات التي يمكن لهذه الاحتياطيات أن تدفع ثمنها [الاحتياطيات/(الواردات/12)].

(7) ديون خارجية متراكمة كنسبة من الدخل القومي الإجمالي (بالنسبة المئوية)

مجموع الديون الخارجية هي الديون المستحقَّة لغير المقيمين، وتُسدَّد على شكل عملات أو سلع أو خدمات. ومجموع الديون الخارجية هو مجموع الدين العام الطويل الأجل، والمكفول من الحكومات، والدين الخاص غير المكفول، واستخدام الائتمان المقدَّم من صندوق النقد الدولي، والدين القصير الأجل. وتشمل الديون القصيرة الأجل جميع الديون ذات تاريخ استحقاق أصلي لمدة سنة واحدة أو أقلّ ومتأخرات الفوائد على الديون الطويلة الأجل. الدخل القومي الإجمالي (الناتج القومي الإجمالي سابقاً) هو مجموع القيمة المضافة الإجمالية من قِبل جميع المنتِجين المقِيمين في الاقتصاد، بالإضافة إلى أي ضرائب على المنتجات (مطروحاً منها أي إعانة مالية) غير المدرجة في تقييم الإنتاج، بالإضافة إلى صافي إيرادات الدخل الأولي (تعويضات الموظفين ودخل الممتلكات) من الخارج.

(8) خدمة الدين (الدين المكفول من الحكومات وصندوق النقد الدولي فقط، كنسبة مئوية من الواردات من السلع، والخدمات، والدخل الأولي)

خدمة الدين هي مجموع المدفوعات التي يتم أداؤها بالفعل بالعملة أو السلع أو الخدمات لسداد كل من مبلغ الدين الأصلي والفائدة. تختلف هذه السلسلة عن سلسلة الديون القياسية إلى الصادرات، فهي تغطي فقط الديون العامة طويلة الأجل والمكفولة من الحكومة وعمليات السداد (عمليات إعادة الشراء والرسوم) لصندوق النقد الدولي. وجُمعت البيانات المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون من تقرير حالة تنفيذ المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

(9) عامل التحويل البديل ***DEC*** *(بوحدات العملة المحلية لكل دولار أمريكي)*

عامل التحويل البديل **DEC** لاقتصاد التنمية هو سعر الصرف السنوي الأساسي المستخدَم لطريقة لأطلس للبنك الدولي. كقاعدة عامة، هو سعر الصرف الرسمي المبلغ عنه في الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي. وتنشأ الاستثناءات عندما يقوم موظفو البنك الدولي بإجراء تحسينات إضافية. ويُعبَّر عن عامل التحويل البديل بوحدات العملة المحلية لكل دولار أمريكي.

2. القطاع المالي

تعتبر مؤشّرات القطاع المالي ضرورية لقياس استقرار الأسواق المالية في البلدان، وبالتالي الاستقرار الاقتصادي للبلد. تقدّم لوحة المتابعة نمواً واسعاً للنقود والنقود بمعناها الواسع إلى إجمالي نسب الاحتياطي من أجل تقييم القاعدة النقدية والاستقرار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لإعلام واضعي القرار.

(1) تجارة البضائع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)

يُقصَد بالإيرادات الضريبية التحويلات الإلزامية إلى الحكومة المركزية للأغراض العامة. وتستثنى منها بعض التحويلات الإلزامية، مثل الغرامات والعقوبات ومعظم رسوم الاشتراكات في الضمان الاجتماعي. وأما المبالغ المستردّة والتصحيحات على الإيرادات الضريبية المحصَّلة عن طريق الخطأ فتُعامَل على أنها إيرادات سلبية.

(2) الفائض النقدي/العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)

الفائض النقدي أو العجز النقدي هو الإيرادات (بما في ذلك المنح) مطروحاً منها المصروفات، مطروحاً منها صافي الحيازة على الأصول غير المالية. وفي دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 1986، أُدرجت الأصول غير المالية تحت بند الإيرادات والنفقات بالقيمة الإجمالية. ويُعَدُّ هذا الفائض أو العجز النقدي الأقرب إلى الرصيد الإجمالي السابق للميزانية (لا يزال الإقراض مطروحاً من السداد ناقصاً، وقد أصبح الآن بنداً تمويلياً في إطار صافي حيازة الأصول المالية).

(3) إجمالي دين القطاع العام، الحكومة المركزية-D2، جميع آجال الاستحقاق، D1+ حقوق السحب الخاصة + العملة والودائع، القيمة الاسمية، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)

وفقاً لهذا التصنيف، تشمل تغطية D2 للأدوات (1) سندات الدين، (2) القروض، (3) حقوق السحب الخاصة، (4) العملة والودائع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

3. القطاع الحقيقي

يقيس إجمالي الناتج المحلي إجمالي الناتج الوطني للسلع والخدمات. لعقود عديدة، كان مقياساً شاملاً لنشاط السوق المستخدَم لمجموعة واسعة من الأغراض التحليلية مثل قياس الإنتاجية، وتنفيذ السياسة النقدية، وتوقع الإيرادات الضريبية. تقوم لوحة المتابعة بتجميع مؤشّرات القطاع الحقيقي في مجموعتين، الحسابات القومية والأسعار.

(1) نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي (بالنسبة المئوية)

الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع القيمة المضافة الإجمالية من قِبل جميع المنتِجين المقِيمين في الاقتصاد، بالإضافة إلى أي ضرائب على المنتجات، مطروحا منها أي دعم غير مدرج في قيمة المنتجات. وتُحسَب القيمة المضافة من دون خصومات تتعلق باستهلاك الأصول المصنَّعة أو استنفاد الموارد الطبيعية وتدهورها.

(2) النمو السنوي لإجمالي تكوين رأس المال (بالنسبة المئوية)

يشمل إجمالي تكوين رأس المال (أو الاستثمار المحلّي الإجمالي سابقاً) النفقات على الإضافات إلى الأصول الثابتة للاقتصاد، والتغيُّرات الصافية في مستوى المخزونات. وتشمل الأصول الثابتة المساكن والمباني والهياكل الأخرى (بما في ذلك تحسين الأراضي) والآلات والمعدات وأنظمة الأسلحة والموارد البيولوجية المزروعة ومنتجات الملكية الفكرية (البحث والتطوير والتنقيب عن المعادن والبرمجيات وما إلى ذلك). والمخزونات هي الموجودات من السلع التي تحتفظ بها الشركات لمواجهة التقلّبات المؤقتة أو غير المتوقعة في الإنتاج أو المبيعات، و"الأعمال الجارية". ووفقاً لنظام الحسابات القومية لعام 2008، يعتبر صافي الحيازات من الأشياء الثمينة أيضاً تكوينا لرأس المال.

(3) النمو السنوي للأسر ونفقات الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية (بالنسبة المئوية)

الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية (الاستهلاك الخاص سابقاً) هو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات، بما في ذلك المنتجات المعمِّرة (مثل السيارات والغسالات وأجهزة الكمبيوتر المنزلية)، التي تشتريها الأسر. ويستثنى منه شراء المساكن، ولكنه يشمل الإيجار المحتسب للمساكن التي يشغلها مالكوها. ويشمل أيضاً المدفوعات والرسوم المدفوعة إلى الحكومات للحصول على التصاريح والتراخيص. وفي مؤشرات التنمية العالمية، يشمل الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية نفقات المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية، حتى عندما يبلّغ عنها البلد بشكل منفصل.

(4) النمو السنوي للأسر ونفقات الاستهلاك النهائي للحكومة العامة (بالنسبة المئوية)

يشمل الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة العامة (الاستهلاك الحكومي العام سابقاً) جميع النفقات الحكومية الجارية لشراء السلع والخدمات (بما في ذلك تعويض الموظفين واستهلاك رأس المال الثابت).

(5) معدل النمو السنوي المعادل لصادرات السلع والخدمات (بالنسبة المئوية)

تمثل صادرات السلع والخدمات قيمة جميع السلع وخدمات السوق الأخرى المقدمة لبقية العالم. وهي تشمل قيمة البضائع والشحن والتأمين والنقل والسفر والإتاوات ورسوم الترخيص وغيرها من الخدمات، مثل الاتصالات والبناء والخدمات المالية والمعلومات والأعمال والخدمات الشخصية والحكومية.

(6) معدل النمو السنوي لصادرات السلع والخدمات (بالنسبة المئوية)

تمثل الواردات من السلع والخدمات قيمة جميع السلع وخدمات السوق الأخرى الواردة من بقية بلدان العالم. وهي تشمل قيمة البضائع والشحن والتأمين والنقل والسفر والإتاوات ورسوم الترخيص وغيرها من الخدمات، مثل الاتصالات والبناء والخدمات المالية والمعلومات والأعمال والخدمات الشخصية والحكومية.

(7) التضخم السنوي، أسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية)

يبيّن مؤشر أسعار الاستهلاك التغيُّرات في التكاليف التي يتحملها المستهلك العادي للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن تثبيتها أو تغييرها في فترات زمنية محدَّدة، سنوية على سبيل المثال وعادةً ما تُستخدم صيغة لاسبيرس لهذا المؤشر، والبيانات هي متوسطات الفترة.

4. القطاع المالي

تحظى مؤشرات القطاع المالي بأهمية حاسمة لقياس استقرار الأسواق المالية والاستقرار الاقتصادي في البلدان. وتؤدي المؤسسات المالية النافذة دوراً مهماً في الأداء الاقتصادي للبلد. وتقاس قوة هذه المؤسسات من خلال المؤشرات التالية:

(1) نسبة رأس مال البنك إلى الأصول (بالنسبة المئوية)

رأس مال البنك إلى الأصول هو نسبة رأس مال البنك والاحتياطيات إلى إجمالي الأصول. يشمل رأس المال والاحتياطيات الأموال التي يساهم بها المالكون والإيرادات المحتجَزة والاحتياطيات العامة والخاصة والمخصَّصات وتعديلات التقييم. يتكون رأس المال من رأس المال من المستوى 1 (الأسهم المدفوعة والأسهم العادية)، وهي سمة مشتركة في كافة النُّظُم المصرفية للبلدان، وإجمالي رأس المال التنظيمي، الذي يتضمن أنواعاً محدَّدة عديدة من أدوات الدين التابعة التي لا يلزم سدادها، إذا كانت الأموال مطلوبة للحفاظ على الحدّ الأدنى من مستويات رأس المال (وتشمل هذه رأس المال من المستوى 2 والمستوى 3). يشمل إجمالي الأصول جميع الأصول غير المالية والمالية.

(2) القروض المصرفية المتعثرة إلى مجموع القروض الإجمالية (بالنسبة المئوية)

القروض المتعثرة للبنوك إلى مجموع القروض الإجمالية هي قيمة القروض المتعثرة مقسومة على القيمة الإجمالية لمحفظة القروض (بما في ذلك القروض المتعثرة قبل خصم مخصّصات خسائر القروض المحدَّدة). ويجب أن يتمثل مبلغ القرض المسجل على أنه متعثراً بالقيمة الإجمالية للقرض كما هو مسجل في الميزانية العمومية، وألّا يقتصر على المبلغ المتأخر فقط.

(3) نمو المعروض النقدي السنوي (بالنسبة المئوية)

المعروض النقدي هو مجموع المبالغ من العملات المتداولة خارج المصارف. والودائع تحت الطلب غير تلك الخاصة بالحكومة المركزية؛ والودائع لأجل والمدخرات والعملات الأجنبية للقطاعات المقيمة غير تلك الخاصة بالحكومة المركزية؛ والشيكات المصرفية والسياحية؛ وغيرها من الأوراق المالية من قبيل شهادات الإيداع والأوراق التجارية.

(4) نسبة المعروض النقدي إلى إجمالي الاحتياطيات

نسبة المعروض النقدي هو مجموع المبالغ من العملات المتداولة خارج المصارف. والودائع تحت الطلب غير تلك الخاصة بالحكومة المركزية؛ والودائع لأجل والمدخرات والعملات الأجنبية للقطاعات المقيمة غير تلك الخاصة بالحكومة المركزية؛ والشيكات المصرفية والسياحية؛ وغيرها من الأوراق المالية من قبيل شهادات الإيداع والأوراق التجارية.

5. البطالة

وتُعدّ الاتجاهات في بيانات معدّل البطالة مؤشّراً بالغ الأهمية في تحليل التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل للبلد[المؤشّر ٨-٥-٢ من أهداف التنمية المستدامة]. وعادةً ما ينعكس النمو الاقتصادي الثابت والمستدام انخفاضاً في معدلات البطالة.

إجمالي البطالة من إجمالي القوى العاملة (تقدير وطني) (بالنسبة المئوية)

تعكس البطالة حصة القوى العاملة التي هي بلا عمل وتبحث عن عمل. كما تختلف تعريفات القوى العاملة والبطالة حسب الدولة.

B.2. وحدة القياس (UNIT_MEASURE)

النسبة المئوية (%) باستثناء هذه:

- صافي استثمارات الحافظة (ميزان المدفوعات، بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)
- إجمالي الاحتياطي بعدد أشهر الواردات (نسبة)
- نسبة المعروض النقدي بمعناه الواسع إلى إجمالي الاحتياطي (نسبة)
- عامل التحويل البديل لرمز الصرف الوجهة (بالعملة المحلية لكل دولار أمركي) (نسبة)

C.2. التصنيفات (CLASS_SYSTEM)

دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي لصندوق النقد الدولي ، الطبعة السادسة:
https://www.imf.org/external/pubs/ft/bop/2007/pdf/bpm6.pdf
النسخة باللغة العربية متاحة هنا: https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/bop/2007/bopman6a.pdf

الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي للقطاع المالي:
http://data.imf.org/?sk=4C514D48-B6BA-49ED-8AB9-52B0C1A0179B&sId=1537997141415

الإحصاءات المالية الحكومية لصندوق النقد الدولي لقطاع المالية العامة:
https://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/gfs.htm

نظام الحسابات القومية للقطاع العقاري:
https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/sna.asp

3. نوع مصدر البيانات وطريقة جمع البيانات (SRC_TYPE_COLL_METHOD)

A.3. مصادر البيانات (SOURCE_TYPE)

مصدر البيانات هو مؤشرات التنمية العالمية (http://wdi.worldbank.org/) - وهي عبارة عن جمع بيانات التنمية من البلدان والوكالات الدولية، كما تغطي 1400 سلسلة زمنية لعدد من مؤشرات في 217 اقتصاداً، مع بيانات تمتد حتى 60 سنة للعديد من المؤشرات.

B.3. طريقة جمع البيانات (COLL_METHOD)

يتم جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة من مصادر البيانات المذكورة أعلاه.

C.3. الجدول الزمني لجمع البيانات (FREQ_COLL)

عملية مستمرة

3.D. الجدول الزمني لنشر البيانات (REL_CAL_POLICY)

كل يوليو/ تموز و كانون أول/ديسمبر. ومع ذلك، يمكن تحديث البيانات عندما تقوم البلدان بمراجعة بياناتها الاقتصادية شهرياً أو ربع سنوي، أو تغيير المنهجية أو التغطية، أو إدخال أوزان جديدة

3.E. الجهات المزودة للبيانات (DATA_SOURCE)

منظمة العمل الدولية (ILO)، وصندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)

3.F. الجهات المجّمعة للبيانات (COMPILING_ORG)

البنك الدولي

3.G. التفويض المؤسسي (INST_MANDATE)

لا ينطبق 4. اعتبارات منهجية أخرى (OTHER_METHOD)

4.A. الأساس المنطقي (RATIONALE)

لتوفير أداة موحّدة لرصد استقرار الاقتصاد الكلّي في البلدان، صمَّم البنك الدولي لوحة متابعة للاقتصاد الكلّي. وتتضمن هذه اللوحة مؤشرات اقتصادية كلية مهمة تغطي القطاعات الخارجية والمالية والضريبية والحقيقية. ويستند اختيار المؤشر إلى الأُطُر القائمة لرصد الاقتصاد الكلّي، وهي الأُطُر التي وضعتها واستخدمتها الوكالات الدولية والإقليمية، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والبنك المركزي الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

4.B. التعليقات والقيود (REC_USE_LIM)

تتّبع منهجيات المؤشرات المختارة المعايير الدولية الراسخة منذ أمد بعيد، على النحو المبيّن في الجزء 2.جيم التصنيفات. فعلى سبيل المثال، تقوم أجهزة الإحصاء الوطنية بتجميع بيانات القطاع الحقيقي وفقاً لنظام الحسابات القومية 2008/1993 وبالمثل، تقوم البنوك المركزية ووزارات المالية بتحصيل مدفوعات الرصيد استناداً إلى دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي، والمؤشرات المالية وفقاً للإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي، ومؤشرات المالية العامة وفقاً للإحصاءات المالية الحكومية الصادرة عن صندوق النقد الدولي. غير أن التنفيذ على الصعيد الوطني قد يختلف. لمزيد من المعلومات حول المؤشرات الفردية، يرجى زيارة مؤشرات التنمية العالمية على: https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators.

4.C. طريقة الاحتساب (DATA_COMP)

يرجى الرجوع إلى الأدلة المدرجة في 2.ج. التصنيفات. 4.D. التحقق (DATA_VALIDATION)

يتم إجراء مجموعة متنوعة من الفحوصات من قبل خبراء الموضوع، بما في ذلك اكتشاف الشذوذ، ومقارنات السلاسل الزمنية، والتحقق من القيم المفقودة أو التناقضات الأخرى. 4.E. التعديلات (ADJUSTMENT)

لا ينطبق

4.F. معالجة القيم الناقصة (1) على مستوى البلد و (2) على المستوى الإقليمي (IMPUTATION)

لا ينطبق

G.4. المجاميع الإقليمية (REG_AGG)

المتوسط المرجح عند توفره والمتوسط للتضخم السنوي وأسعار المستهلك (%).

H.4. المناهج والتوجيهات المتاحة للبلدان بشأن تجميع البيانات على الصعيد الوطني (DOC_METHOD)

يرجى الرجوع إلى الأدلة المدرجة في 2.ج. التصنيفات.

I.4. إدارة الجودة (QUALITY_MGMNT)

خلال عملية التعامل مع البيانات، من الاستحواذ إلى التوزيع، تلتزم جميع الأنشطة بالسياسات الداخلية المصممة لتنظيم وضوح البيانات للملاحظات. كما يتبع استخدام البيانات الشروط التي تم الاتفاق عليها مع وكالات المصدر. بالإضافة إلى ذلك، يتم حماية جميع المعلومات المخزنة في النظام الداخلي ضد الوصول غير المصرح به ويتم عمل نسخة احتياطية لها يوميًا لمنع فقدان البيانات أو فشل النظام.

J.4. ضمان الجودة (QUALITY_ASSURE)

يتم تنظيم البيانات باستخدام نموذج بيانات موحد لتحليل النتائج المستمدة من مصادر بيانات متنوعة. تتضمن عمليات ضمان الجودة مقارنة إصدارات البيانات المختلفة وإجراء عمليات التحقق للتأكد من أن جميع المدخلات تعمل على النحو المقصود، ولضمان حسابات دقيقة داخل النظام.

يوجد وصف تفصيلي للعديد من التحولات التي تتم في هذه الصفحة الفنية على موقع البنك الدولي: https://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators/sources-and-methods.html

K.4. تقييم الجودة (QUALITY_ASSMNT)

وتخضع السلسلة لمراجعات داخلية منتظمة، مع مراعاة المقاييس الكمية مثل الاكتمال والقابلية للمقارنة. ويهدف البنك الدولي إلى تطبيق منهجيات موحدة عبر مختلف المناطق والفترات الزمنية للمؤشرات. كما يتم تعديل المعرفات الجغرافية لضمان اتساق الحدود الوطنية بمرور الوقت كلما كان ذلك ممكنًا. وعلاوة على ذلك، يتم أيضًا أخذ الجوانب النوعية في الاعتبار، بما في ذلك أهمية التنمية، واستخدام البيانات الدقيقة والموثوقة، والالتزام بالمعايير المتفق عليها دوليًا.

5. توافّر البيانات والتفصيل (COVERAGE)

عدد الاقتصادات التي تحتوي على نقطة بيانات واحدة على الأقل حسب المؤشر

المؤشر	عدد الاقتصادات
نسبة رصيد الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي (%)	196
صافي استثمارات الحافظة (ميزان المدفوعات، بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)	196
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة، من الناتج المحلي الإجمالي (%)	203
التحويلات الشخصية الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	196
إجمالي دين القطاع العام، الحكومة المركزية-D2، جميع آجال الاستحقاق، D1+ حقوق السحب الخاصة + العملة والودائع، القيمة الاسمية، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	44
نسبة أرصدة الدين الخارجي من الدخل القومي إجمالي (%)	119
خدمة الدين (الدين المكفول من الحكومات وصندوق النقد الدولي فقط، كنسبة مئوية من الواردات من السلع، والخدمات، والدخل الأولي)	122
القروض المصرفية المتعثرة إلى مجموع القروض الإجمالية (%)	141
نسبة الأصول الرأسمالية المصرفية (%)	137
إجمالي الاحتياطي بعدد أشهر الواردات (النسبة)	180
نسبة المعروض النقدي بمعناه الواسع إلى إجمالي الاحتياطي	160
نسبة النمو النقدي الواسع السنوي (%)	170
التضخم السنوي، أسعار الاستهلاك (%)	194
الفائض أو العجز النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	153

نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي (%)	156
نسبة النمو السنوي للنفقات النهائية في الاستهلاك العام للحكومة (%)	173
النمو السنوي لنفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية و للمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر (%)	175
نسبة النمو السنوي لصادرات السلع والخدمات (%)	180
النمو السنوي لإجمالي تكوين رأس المال (%)	171
نسبة النمو السنوي في واردات السلع والخدمات (%)	180
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي (%)	219
عامل التحويل البديل لرمز الصرف الوجهة (بالعملة المحلية لكل دولار أمركي)	220
إجمالي البطالة من إجمالي القوى العاملة (تقدير وطني) (%)	220
نسبة التجارة السلعيّة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	209

6. المقارنة/الانحراف عن المعايير الدولية (COMPARABILITY)

يتم تنظيم بيانات اقتصادية كلية وفقاً للمعايير الدولية مثل نظام الحسابات القومية (SNA) وميزان المدفوعات (BoP). ومع ذلك، قد يختلف التنفيذ على المستوى الوطني.

7. المراجع والوثائق (OTHER_DOC)

الرابط:

www.worldbank.org

المراجع:

مؤشرات التنمية العالمية (WDI)، البنك الدولي
(https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators)